الراشد يسلم جوائز مسابقة الدستور

علي الراشد متحدثا

الفائزون يحتفلون بجوائزهم في حضور الراشد ونواب الأمة

شهد حفل توزيع مسابقة الأمانة العامة واستقبل رؤساء جمعيات النفع العام

الراشد: دستورنا عقد بين الحاكم والمحكوم ومنهج للحياة القانونية

■ تسابق أبناء الكويت على معرفة المواد الدستورية يثلج الصدور

■ السبيعي: مشاركة المجلس و «التربية» في إنجاح الفعاليات تدعو إلى الفخر

نظمت ادارة التدريب بالامانة العامة لمجلس الامة حفلا لتوزيع جوائز «مسابقة الدستور الحادية عشر» والتي اقيمت بالتعاون مع وزارة التربية تحت رعاية وحضور معالي رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد.

وقد رحب الراشد بالحضور في بيت الشعب وصرح الديمقراطية الذي ميز دولة الكويت عن كثير من الدول.

وقال الراشد في كلمة له اننا نفخر بالدستور الكويتي والديمقراطية التي نتمتع بها، مشيرا الى ان الدستور الكويتي يعتبر عقدا بين الحاكم والمحكوم وهو من الدساتير الجامدة لصعوبة تعديله ومنهج للحياة السياسية والقانونية.

واضاف الراشد بان ما يثلج الصدر ان ارى ابناء الكويت من الطلبة والطالبات يتسابقون على معرفة مواد الدستور الكويتي.

وفي نهاية كلمته قدم الراشد شكره العميق الى وزارة التربية وادارتها ومعلميها على اهتمامهم بمثل هذه المسابقات التي لها الاثر الطيب في نفوس الجميع ومن بينهم ابناؤنا وبناتنا من الطلبة والطالبات وزيادة توعيتهم للحياة الديمقراطية وبالأخص الدستور الكويتي.

وفي كلمة عن مجلس الامة رحب الامين العام المساعد للمعلومات والتطوير والتدريب سليمان السبيعي بمعالي رئيس مجلس الامة ونائبه والسادة اعضاء مجلس الامة الذين شاركوا بحضور فعاليات المسابقة، مشيدا بدور وزارة التربية بتنظيم هذه المسابقة للسنة الحادية عشرة على التوالي وبمشاركة مجلس الامة معهم للسنة الثالثة مما يدعو للفخر والاعتزاز.

من جانب اخر القت الموجهة الاولى في منطقة العاصمة التعليمية نادية العريفان كلمة وزارة التربية حيث اشادت برعاية وحضور معالي رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد لمثل هذه المسابقة.

واضافت العريفان بان يوم اعلان وصدور دستور دولة الكويت هو من الايام الهامة في عهد الامير الراحل عبدالله السالم، مشيدة بهذه المسابقة التي تقوم على تعزيز الثقافة الدستورية بين الطلبة والطالبات ومفهوم الدستور ومواده.

وفي نهاية الحفل قام معالي رئيس مجلس الامة بتوزيع الجوائز على المدارس الفائزة في مسابقة الدستور الحادية عشرة.

حضر الحفل نائب رئيس مجلس الامة مبارك بنيه الخرينج وامين السر كامل محمود العوضي ومراقب المجلس صفاء الهاشم وعدد من اعضاء المجلس وامين عام مجلس الامة علام الكندري وكبار مسؤولي الامانة العامة وعدد من مسؤولي وزارة التربية.

من ناحية اخرى، استقبل الراشد في مكتبه أمس رؤساء جمعيات النفع العام الكويتية كلا من رئيس مجلس ادارة بيت الكويت للاعمال الوطنية يوسف العميري ورئيس جمعية حقوق الانسان خالد الحميدي العجمي ورئيس جمعية المحاسبين د.نادر الجبران ورئيس جمعية السلامة المرورية بدر الحمدان ورئيسة جمعية البيئة وجدان الخطيب ورئيس جمعية المبرة الخيرية فتحي اللهو.

الراشد مستقبلا رؤساء جمعية النفع العام

عقب حضوره اجتماع لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية

سلمان الحمود: لا رقابة مسبقة على وسائل الإعلام في مشروع قانون «الموحد»

الشيخ سلمان الحمود خلال حضوره اجتماع اللجنة التعليمية

■ تم توضيح وجهة نظر الإعلام واستمعنا إلى ملاحظات أعضاء اللجنة وسنزودهم بالتوضيحات

■ الإعلام وضعت التعديلات لتؤكد على الحرية الإعلامية باستبدال الحبس بعقوبات مالية

■ نسعى من خلال القانون إلى إعلام مؤثر وهادف ومزيد من الحريات والرقابة المنضبطة

أكد وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح عدم وجود رقابة مسبقة على وسائل الاعلام في مشروع بقانون في شان «الاعلام الموحد» المزمع تقديمه الى مجلس الامة.

وقال الشيخ سلمان الحمود في تصريح صحافي عقب حضوره أمس اجتماع لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية انه «تم توضيح وجهة نظر وزارة الاعلام في هذا الشان واستمعنا الى ملاحظات الاخوة اعضاء اللجنة» مضيفا أن اللجنة طلبت بعض التوضيحات حول المشروع الخاص بالاعلام الموحد.

وأوضح أن وزارة الاعلام كجهاز فني متخصص وضع من خلال تجاربه في تطبيق القوانين الاعلامية خلال السنوات الست الماضية بعض المقترحات والتعديلات التي تؤكد على الحرية الاعلامية من خلال استبدال عقوبات الحبس بعقوبات مالية تخفيفا عن الوسط الاعلامي.

وأعاد التأكيد على انه لاتوجد رقابة مسبقة على وسائل الاعلام «بل اننا نسعى من هذا المشروع الى اعلام مؤثر وهادف والى مزيد من الحريات» مشيرا الى عدم وجود رقابة مسبقة أو ترخيص لوسائل التواصل الاجتماعي كافة وللوسائط مثل الـ«واتس اب» عملا باهمية الاعلام الحديث ومساهمته في تعزيز الاعلام الكويتي.

وأعرب عن ترحيب وزارة الاعلام بأي ملاحظات أو اقتراحات في هذا الشان من السلطة التشريعية مشددا على احترامه «لكل آراء زملائنا في المهنة الاعلامية ولكل ما من شانه تعزيز سلامة المجتمع وتماسكه آملا أن نوفق في تعزيز الاعلام والاعلاميين وتحقيق مصلحة الكويت دائما».

اخذت بمبدأ المساواة في القرض الاسكاني بين الرجل والمرأة

«المشتركة» البرلمانية توافق على تعديل أحكام قانون الرعاية السكنية للمرأة

■ معصومة: منح المرأة المستحقة للرعاية السكنية بعد الشهر الثاني من تقديمها للطلب بدل إيجار

■ الاكتفاء بشرط بلوغ المرأة العزباء الـ40 لتستحق الرعاية السكنية دون شرط وجود أحد معها

جانب من اجتماع اللجنة المالية (تصوير: صالح محمد)

وافقت اللجنة البرلمانية المشتركة بين لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة شؤون المرأة والاسرة في اجتماعها أم على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية.

وقالت رئيسة اللجنة «المشتركة» النائبة معصومة المبارك في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة حققت انجازا بتعديلها لقانون الرعاية السكنية والاخذ بمبدأ المساواة في القرض الاسكاني بين الرجل والمرأة مشيرة الى منح المرأة المستحقة للرعاية السكنية بعد الشهر الثاني من تقديمها للطلب بدل ايجار وذلك على قدم المساواة مع الرجل.

واضافت النائبة معصومة انه بالنسبة للمرأة العزباء «جاء التعديل على القانون على الاكتفاء بشرط بلوغ الـ40 سنة فانها تستحق للرعاية السكنية دون شرط وجود أحد يسكن معها» مشيرة الى أن المرأة «هي مواطن ولا ينبغي النظر في حقوقها على أنه عبء على الميزانية».

عبدالصمد نسعى لتبادل الخبرات والأفكار من خلال إشراك المختصين

مجلس الأمة يشارك في ندوة دولية حول الإدارة المالية العامة بأنقرة

توجه وفد مجلس الأمة برئاسة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أمس الى العاصمة التركية أنقرة للمشاركة في أعمال ندوة دولية بعنوان «ورشة عمل دولية حول الإدارة المالية العامة» والتي ستعقد خلال الفترة من 16 – 19 أبريل الجاري.

وقال عبدالصمد في تصريح صحافي قبيل المغادرة ان مثل هذه الندوات تسهم بشكل فعال في تبادل الخبرات والأفكار المهمة عن طريق حلقات ولقاءات علمية وورش عمل يشارك بها ذوو الاختصاص في مجال الإدارة المالية العامة والتي من شأنها رفع منظومة الإصلاح عبر الرقابة والشفافية في الإعداد والتطبيق والمساءلة لمكافحة الفساد.

وأضاف انه سيتم طرح عدد من الموضوعات في مجال الميزانية ومن أهمها استعراض دورة الميزانية وتصنيفها واعدادها وما يتعلق بالحسابات والتقارير والرقابة والتدقيق والشفافية والمساءلة المالية وكذلك مناقشة مدى امكانية تطبيق بعض التجارب الدولية الناجحة.

وذكر ان الورشة ستقدم عددا من الأفكار المهمة في مجال الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة للدولة والإصلاح والشفافية في الاعداد والتطبيق والمساءلة في اشارة الى أهمية استعراض مثل هذه التجارب الدولية في هذا الجانب لمعرفة مدى التغيير الذي طرأ في الادارة المالية على مستوى العالم من خلال استخدام أنظمة المعلومات والتقنية الحديثة.

وقال عبدالصمد انه «يتوجب علينا» مراعاة الاستخدام الأفضل للموارد المالية المتاحة وتحسين عمليات اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بشكل دقيق وتقديم الأولويات والابتعاد عن الانفاق غير المجدي الذي لا يساهم في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والتنموية للدولة وذلك من خلال السعي الى تطوير آليات الميزانية وصولا الى ميزانية البرامج والأداء.

الفيلكاوي: الاتفاقية الأمنية لم تصل إلى المجلس بعد

قال مقرر لجنة الشؤون الخارجية النائب طاهر الفيلكاوي ان الاتفاقية الامنية لم تصل الى المجلس بعد وانه تمت الموافقة أمس باجتماع اللجنة على خمس اتفاقيات تبادل تجاري وتشجيع للاستثمارات بين الكويت وعدد من الدول المختلفة وأضاف عقب الاجتماع ان اللجنة وافقت على خمس اتفاقيات الاولى «مشروع بقانون اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وجمهورية الجزائر بشأن النقل البحري التجاري والموانئ» والثانية «مشروع بقانون اتفاقية تعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانئ بين دولة الكويت والمملكة الاردنية الهاشمية». واضاف النائب الفيلكاوي ان الاتفاقية الثالثة هي «مشروع بقانون لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال بين الكويت وجمهورية مقدونيا» بينما تتعلق الاتفاقية الرابعة بالاعفاء المتبادل بين البعثات الدبلوماسية وموظفيها من ضريبة القيمة المضافة للبعثات الدبلوماسية لدولة الكويت ولجمهورية رومانيا. وذكر ان الاتفاقية الخامسة تتعلق بشأن مذكرة تفاهم للتعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي «الاسكوا» وهي لتقديم الخدمات المتبادلة بين جميع الموانئ والسفن حاملة علم الدولة الموقعة على هذه الاتفاقية. ولدى سؤاله عن الاتفاقية الامنية أفاد النائب الفيلكاوي بأن الاتفاقية «لم تصل بعد الى مجلس الامة وان اللجنة بانتظار وصولها لمناقشتها والبت فيها».